

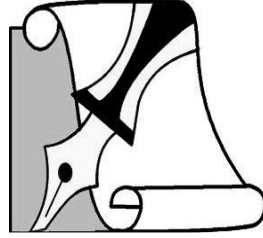


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتيكية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

استمرت الأزمة السياسية في لبنان عبر الاحتجاجات الشعبية في وجه الطبقة السياسية، من دون تشكيل حكومة تساعد البلاد على الخروج من معضلاتها الاقتصادية والاجتماعية والحياتية الكبرى.

لكن حصل خرق ملحوظ عبر التمكن من تسمية رئيس للحكومة هو الوزير الأسبق حسان دياب. وبذلك، أحبط خيار الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها بفرض رئيس جديد للحكومة ينفذ انقلابا على نتائج الانتخابات النيابية، إذ تم التوافق على دياب عبر تسوية ترضي الأطراف كافة وبمباركة الرئيس سعد الحريري الذي فضل عدم تسمية منافس لدياب، لكي لا يواجه شركاءه في الحكومة المستقيلة، ولا يجرّجهم، خصوصا الذين وقفوا إلى جانبه في ظل القرار الأميركي السعودي بإبعاده عن رئاسة الحكومة .

وأسفرت الاستشارات النيابية الملزمة، عن تسمية دياب رئيسا مكلفا تأليف الحكومة من قبل 69 نائبا، مقابل 13 نائبا سمّوا السفير نواف سلام ونائب سمّي حليلة قعقور، فيما لم يُسمَّ 42 نائبا أحدا.

وتلقى دياب الاتهام بأنه قد سمّي من قبل قوى الممانعة وعلى رأسهم حزب الله. وذهب خصوم الحزب إلى تسمية سلام، وهو مشروع مواجهة، أو على الأقل، هو إخراج لحزب الله وحركة أمل اللذين كانا يطالبان الحريري بتسمية مرشح ليقبلا به رئيسا للحكومة. ولذلك يقول البعض إن الحريري ذهب إلى أنصاف الحلول، هو الذي بالرغم من اختلافه مع الحزب، فضل ربط النزاع معه، وكان مسهلا لتكليف دياب.

في المقابل، ذهب محور العهد والحزب وأمل إلى ملاقاته الحريري في وسط الطريق، من خلال عدم تسمية شخصية مستفزة أو شخصية طامحة لزعامة سنية، علما بأن هذا المحور كان أمام خيارين بعد انسحاب الحريري، إما عدم تسمية أحد في الاستشارات، ما يؤدي إلى حصول سلام على الأغلبية، وإما تسمية شخصية تقطع الطريق على سلام، مرشح الأميركيين. ولما كان حزب الله رافضا منذ البداية لحكومة اللون الواحد، وبالتالي رافضا لتسمية شخصية تشكل تحديا للشارع السني وللحريري، كان الخيار بدعم شخصية مستقلة وتكونقراط، بقبول حريري، لكن سرعان ما بدأت محاربتة في الشارع بإيعاز من الحريري الذي يعلم تماما ان بقاءه خارج رئاسة الحكومة سيؤذيه ويؤذي تياره.

من جهته، قدم دياب وعدا بتشكيل الحكومة خلال مدة أقصاها ستة أسابيع، وهو أمر يشكل امتحانا صعبا لفريق التكليف في ترجمة وعده بتسهيل ولادة الحكومة ضمن فترة زمنية قياسية، خلافا لما كان يجري من مباحكات أثناء الولادات الحكومية السابقة، ومكمن الصعوبة هنا هو كيفية تجاوز طموحات بعض هذا الفريق، حيال بعض الحقائق الوزارية.

وستختبر قدرة دياب على اختيار تشكيلة وزارية بمواصفات ترضي كل الاطراف، ومعها مكونات الحراك الشعبي، وأيضا قدرته على تجاوز ما قد يواجهه من شروط ومطالب بدا بعضها خلال الاستشارات النيابية.

وقد أعلن مواصفات حكومته، كحكومة اختصاصيين، يعبر من خلالها حقول الالغام السياسية المزروعة في البلد، وتمكنه من تفكيك عبوات الحراك الشعبي القابلة للانفجار من جديد إذا جرى استتساخ الحكومة الجديدة عن سابقتها.

على أن دياب لمح بقوة إلى حكومة تكونقراط، وهو أمر يتعارض مع شكل الحكومة الذي نادى به الفريق السياسي الذي كلفه تشكيل الحكومة، وأصر على حكومة تكنو سياسية واختلف

عليها مع رئيس حكومة تصريف الاعمال سعد الحريري .لكن بات على الفريق الداعم لدياب تسهيل مهمته وإن كانت مدعومة سياسيا، لمواجهة الازمة الكبرى التي تضرب لبنان .

وستشهد مرحلة الأيام الأولى من العام 2020 تزخيما للمشاورات على أن تحمل الفترة القريبة المقبلة تصورا للحكومة الجديدة . لكن يخشى أن يؤدي رفض حلفاء واشنطن والخليج إلى تشكيل ما يعرف بحكومة اللون الواحد.

وتعرب أوساط متابعة للقراءة الغربية لما يجري في لبنان والمنطقة عن قلقها جراء كثرة الحديث عن حكومة من هذا النوع، خاصة وأن الحريري وحلفاء الغرب قد أعلنوا عدم رغبتهم في التوزير، بينما لم تحسم قوى الممانعة نيتها في حكومة اختصاصيين بالكامل، وهو أمر معقد.

وبالنسبة إلى وجهة النظر هذه، فإن تأليف حكومة لون واحد قد يشكل مقتلا لها إذا تقرر السير في هذا الاتجاه . إذ إن كل العالم من واشنطن إلى أوروبا إلى الدول العربية يراقب الوضع الحكومي، وسيعلن حكمه على لبنان تبعاً لشكل الحكومة التي سيتم تشكيلها ولبرنامجها الإصلاحية، وهو ما تجلى بوضوح في رسائل الخارجية الفرنسية ورسائل مساعد وزير الخارجية الأميركية دايفد هيل.

وبالتالي، فإن الذهاب إلى حكومة لون واحد قد يأتي الحكم عليها قاسيا، بحيث لن تتهم بأنها حكومة 8 آذار فقط، بل سيلصق بها اتهام أخطر بأنها حكومة حزب الله .وهذا معناه أنه بدل أن تحل هذه الحكومة الأزمة ستزيدها عمقا، وتقفل بالتالي أي باب لمساعدات خارجية محتملة للبنان، وهو آخر ما يريده لبنان.

تؤكد وجهة النظر هذه أن مصلحة لبنان في هذه المرحلة ليست بتشكيل هكذا حكومة وفق المحاصصة السابقة ومحاولة تغليفها بدور سياسي أقل مما كانت عليه الحكومة السابقة، عبر استبدال أسماء بأسماء أخرى، بل إن مصلحة لبنان بالذهاب إلى حكومة اختصاصيين، بينما

يضيف الحراك الشعبي عليها صفة حكومة المستقلين، التي من شأنها أن تشكل رسالة تطمين إلى الداخل، ورسالة جدية ومصداقية تفتح على لبنان باب المساعدات الدولية الموعودة.

في المقابل، لا يبدو الأمر مقلقا إلى هذا الحد بالنسبة إلى قوى 8 آذار التي تعتبر أن لا مشكلة في ذلك، وهو ما يحصل في بلاد كثيرة، ذلك أن الأهم اليوم هو في تشكيل سريع لحكومة تنتشل البلد من أزماته.

لكن واقع الأمر يشير إلى عقد كثيرة ستعترض التأليف. وثمة أسئلة مطروحة على الرئيس المكلف: هل يسمي هو الوزراء أم القوى السياسية؟ هل يوزع الوزارات السيادية بالشكل المتعارف عليه، أي الداخلية للسنة والخارجية للموارنة والمالية للشيععة والدفاع للأرثوذكس أم يعيد خلط الأوراق؟ وفي حال أصر الحريري على موقفه الرفض للمشاركة في الحكومة، هل يسمي دياب مقربين منه أم يذهب إلى اختيار من يريد؟ والأمر نفسه يجوز على زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، هل يصر على الخروج من الحكومة أم يراجع قراره؟ وماذا عن القوات اللبنانية التي خرجت بمكاسب من الحراك الشعبي والتي تؤكد عدم نيتها المشاركة في الحكومة؟

الحريري ودياب

لقد خلط تكليف دياب أوراق الحريري داخليا وخارجية. فهو شخصية متخصصة وغير مستفزة من جهة، ومن جهة أخرى لم يتأخر في الحصول على موافقة غربية ضمنية أو لنقل عدم

اعتراض، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأميركية والسعودية، علما أن خلفيته الأكاديمية من الجامعة الأميركية في بيروت أدت دورا هاما على هذا الصعيد.

والواقع أن الحريري حاول الحفاظ قدر الإمكان على مكتسباته في الحكم مدورا الزوايا مع اللاعبين الكبار، لكنه يمر اليوم في أزمة حقيقية. والحال أنها ليست الأزمة الأولى للحريرية السياسية اليوم، سواء ما عايشه الأب المؤسس لتيار المستقبل الرئيس الراحل رفيق الحريري، أو ما يعانیه حاليا الإبن والخليفة المطاح به.

لكنها الأزمة الأكبر والأخطر على التيار الذي يعاني رئيسه مشاكل بنيوية في تنظيمه لا يبدو قادرا معها على مواجهة تحديات كبرى برزت لتحاصر الحريري من كل النواحي، إقليميا ومحليا وداخليا، وجاء بعضها من الحلفاء حيث ظلم ذوي القربى..أشد ألما.

لا يحسد سعد الحريري على أزمته اليوم، هو يواجه الجميع، عاريا من أي دعم جدي سوى من أنصاره الأوفياء في الشارع حيث لن يكون في استطاعتهم الصمود طويلا لعدم تمرسهم فيه وبسبب مواجهتهم لسلطة ظالمة للطائفة، على حد تعبير المستقبليين، مؤهلة لخوض مواجهة طويلة معهم ليس الحريري بقادر على التصدي لها، ناهيك عن رغبته بذلك. ثم إن خطورة تحريك الشارع، الذي لا يختزل إسم الحريري تحركاته الاحتجاجية، بل إن بعضه تحرك حصرا رفضا لتسمية دياب غير الممثل برأيه للطائفة، تتأتى من كون زعيم المستقبل تمكن من شن المعركة، لكنه قد يكون قاصرا عن خوضها مع الشوارع المذهبية الأخرى وهي أكثر متانة وقدرة على الضرب تحت الحزام إذا أرادت ذلك.

يعلم الحريري تماما محدودية قدرته على التغيير عبر ذلك، وهو ليس في حاجة إلى العودة في الذاكرة إلى حين تم إقصاءه عن رئاسة الحكومة في كانون الثاني من العام 2011، عندما دخل إلى البيت الأبيض رئيسا للحكومة وخرج منه سريعا خالي الوفاض ورئيسا سابقا، فكان أن

حرك شارع في شكل انفعالي، ولفترة محدودة في ما سمي بيوم الغضب، لكن سرعان ما انكفأ بعدها ..

ولعل أكثر ما يؤلم الحريري أنه رفض تشكيل حكومة تفتقد للميثاقية المسيحية، لكنه وجد نفسه بعدها، وهو الزعيم الشرعي للسنة في لبنان، خارج جنة الحكم. وقد يلجأ زعيم المستقبل، في المقابل، إلى شهر سلاح الميثاقية نفسه لنزع الشرعية عن دياب، وذلك عبر تعريته من تأييد الطائفة، وخاصة، من تأييد دار الفتوى التي تمكنت قبلها من إقصاء المهندس سمير الخطيب عن منافسة الحريري.

هنا، ثمة حديث كثير لدى أركان في التيار حول أفكار من شأنها أن تضع دياب في مواجهة مع تلك الدار، لكن، في المقابل، لا يبدي بعض قياديي المستقبل تفاؤلاً في إمكانية خضوع دياب لأية رغبة، ومن بينها رغبة المفتي عبد اللطيف دريان، إن وجدت، في ترك مكانه على رأس الحكومة.

لكن دياب، الحديث في دهاليز السياسة، يسعى قدر الإمكان إلى شراء الوقت، وهو سيحصل على تسهيل كبير من قبل الثنائي الشيعي كما من العهد لتشكيل حكومته قبل أن يحصل على ثقة البرلمان، ليذهب إلى المفتي متسلحاً بشرعية شعبية يواجه بها شرعية الطائفة.

في المقابل، لا يلعب عامل الوقت نفسه لصالح الحريري. ومع صباح كل يوم جديد، ستتعرز شرعية دياب، بينما لا يبدو أن ثمة معارضة دولية لتكليفه كما أمل الحريري الذي سيراهن على دعم خليجي معارض لتولية دياب، ليس ظاهراً حتى الساعة. ويستشهد قيادي المستقبل بالحملة الإعلامية الخليجية الكبيرة التي تواجه دياب، الذي يراهن، في المقابل، على وساطة عمانية) كونه مقرب من سلطنة عمان (نقيه شر السقوط بعدما خرج بخطاب عالي النبرة وواثق من التأليف ومؤكد على الاستقلالية.

إلا ان المعارضة الخليجية لدياب لم تقدم جديتها حتى اللحظة، ويتبدى مأزق الحريري من قلة الخيارات لديه وافتقاده للمبادرة في ظل أزمة معيشية كبيرة يعاني اللبنانيون منها وباتوا يرغبون معها في حل قريب وتشكيل للحكومة يقيهم ما هو أسوأ .وهو ما يلعب أيضا لغير صالح الحريري.

والواقع أنه مع اندلاع انتفاضة 17 تشرين الأول، حاول الحريري، المستهدف تحت شعار كلن يعني كلن، كسب الوقت على أمل أن يهدأ الشارع. بعد أيام، خرج هو وأركان السلطة بورقة اقتصادية جديرة بالاهتمام، لكنها لم تكن كذلك للمنتفضين. دفع ذلك بالحريري بعدها بأيام الى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة على أمل استعادة المبادرة من جديد بعد التفاوض من موقع قوة مؤازر للثورة .لكن إحباطه كان مزدوجا: فقد خرج من الحكم ..من دون كسب الشارع، حتى بات يعتبر الضحية الوحيدة لما جرى في البلاد.

وكان من دواعي أسفه أن الحراك نفسه قد أصبح يقارب الأمور بمنحى مختلف مع تولي دياب .وباتت تطرح أسئلة في شارع الحراك من نوع : لما لا نعطي دياب فرصة؟ لماذا لا ننتظر تشكيل الحكومة قبل الحكم على الرجل؟ إلى متى سنبقى رفضيين؟ ما الخطأ في تسوية مرحلية مع السلطة؟

وبرغم أن الشارع، بمعظمه، لا يزال على رفضه لتولي دياب كونه جاء نتيجة تحاصص طائفي، كما أنه كان قد عرف من السلطة مقدارا، إلا أن فارق الزخم البشري وطبيعة النبوة الاحتجاجية كانا ملحوظين، مقارنة مع الاعتراض على الأسماء الأخرى التي طرحت في السابق وخاصة إسم الوزير السابق محمد الصفدي.

من جهتهم، يراقب المستقبلون كل ذلك بأسى. وبات البعض فيهم يردد في مجالسه الخاصة إن التيار يخوض اليوم معركة خاسرة لتتحية دياب. ويتخذ حديث البعض في التيار صراحة كبيرة

عبر الإقرار بأن الأزمة لا تختصر بمجرد إبعاد الحريري عن السلطة. إنها أزمة ذاتية في التيار نفسه بعد هفوات وأخطاء ترقى إلى حد جرائم اقترفها البعض بحق تياره، أدت إلى سقطات وضربات تلقاها التيار ودفعت به إلى المنحدر.

طبعاً، تشكل المؤامرة الإقليمية على الحريري أكثر العوامل سلبية، حسب وجهة النظر هذه، ذلك أن الواقع الإقليمي المتوائم مع المحلي في السلطة، قد أذيا الحريري. لا يهم هنا عند هؤلاء تمسك الأخصام به، هم يريدونه واجهة لهم في الحكم وحافظا للوحدة في الشارع، وصلة وصل مع الخارج. لكنهم، فعلياً، أضروا به في زمن الإحباط السني الذي جاء الحريري لمعالجته، فزاد إقصاء الممثل الأكبر للسنة عن الساحة، من مفاعيله.

الواقع أن الحريري دفع غالباً ثمن رهانات وتحالفات أجراها قبل نيف وسنوات ثلاث. لكن دقة الأمر تتمثل في أن الحريري الإبن يواجه مصائب أكبر من التي قارعا الأب، لكنه تعاطى معها بحنكة ودراية. ومع فارق القدرة الشخصية الذي يميل لصالح المؤسس، يواجه الإبن واقعا محليا وإقليميا بالغ الصعوبة قد لا يكون معه مؤهلا للتصدي له. وربما كان من مصلحته الإنكفاء عن المشهد ومراقبة معاناة من أقصاه وهو يحاول تلقف كرة النار وحل الأزمات الشائكة في البلاد والتي تبدو مستعصية على العلاج.

لكن السؤال الذي يؤرق الحريري سيتمحور حول قدرته على العودة، زعيماً سنياً عبر مشروعية شعبية كما حصل في السابق، وكما حدث مع والده حين أُجبر على الابتعاد.

ويصف قيادي مستقبلي يعد من الصقور داخل التيار ما جرى بأنه نكسة تعرض لها الحريري والمستقبل. والاولوية اليوم تتمثل في ربط الأمر بإعادة صورة التيار التي عرف بها لكي يتمكن من تجاوز عثراته الداخلية. فالخطوة الأولى حسب وجهة النظر هذه هي في إعادة البناء من الداخل.

لكن مع التراجع التنظيمي معطوفا على افتقاد العمق الاقليمي الجدي، وفي ظل بروز منافسين له على الساحة، سيواجه الحريري تحديا حقيقيا وامتحانا صعبا في سبيل عودته، في ظل خشية مستقبلية من أن يجد الحريري نفسه في المرحلة المقبلة أكثر وحدة وتجردا من أي دعم يؤهله الى عودة تشابه سابقاتها.

سيركز الحريري معركته المقبلة على إبعاد العهد ورجله القوي الوزير جبران باسيل، له، في مقابل حرصه الواضح على التهدئة مع حزب الله وأمل من منطلق رفض الفتنة السنية الشيعية، التي بدا الحريري واضحا في تمسكه بالابتعاد عنها ما أمكن، علما أن لا خيار له على هذا الصعيد سوى رفض تلك الفتنة لمصلحته كما لمصلحة البلد.

زيارة هيل

في هذه الأثناء، توقف المراقبون عند اللهجة غير التصعيدية التي حملها المسؤول الأميركي دافيد هيل إلى اللبنانيين والذي تزامنت زيارته مع الاستشارات النيابية لتكليف رئيس للحكومة. وقد وفرت الزيارة شرعية لدياب حملتها كلمات المبعوث الأميركي. وقد أشار إلى ذلك بالكلام الرسمي حول عدم التدخل بالتسمية مع تقصد إضافة عبارة تشكيل الحكومة أيضا.

ولم تحمل اللقاءات مع القوى المعارضة لحزب الله تحريضا أو حثا على التصعيد ضد الحزب وحلفائه، بل اتت في سياق طبيعي لمجريات الامور مع ضرورة الحفاظ على الامن والاستقرار وعدم السماح بالتفقت والفوضى التامة.

أما اللقاءات مع مؤيدي وحلفاء الحزب، فشكلت سابقة في اللقاءات مع المسؤولين الأميركيين خلال السنوات الماضية، إذ سرّب هؤلاء أن هيل لم يأت على ذكر حزب الله إن مباشرة أو في شكل غير مباشر.

هاتين الإشارتين تدلان على عدم ممانعة أميركية في خروج [الحريري](#) مرحليا من المشهد الرسمي، وعدم اعتبار دياب أو حكومته التي سيشكلها بمثابة حكومة حزب الله، علما أن كثيرين حاولوا الاستدلال حول الموقف الأميركي من خلال الإعلام الغربي الذي استعمل ذلك التوصيف.

أكثر من ذلك، استحوذ الاجتماع بين وزير الخارجية [جبران باسيل](#) وهيل على الاهتمام، من حيث الشكل والمضمون. وقد طلب هيل الاجتماع بباسيل متمنيا أن لا يكون اللقاء موسعا، فلم يمانع وزير الخارجية الذي طلب أن يستضيفه في منزله في البياضة. وهذا كان المغزى الأهم للقاء في توقيته ومكانه، ما عاكس الانطباع السائد حول وجود غضب أميركي على باسيل جراء سياساته وخياراته المتقاربة مع حزب الله ومحوره، علما أن باسيل كان حتى أمس القريب مرشحا للانضمام إلى لائحة العقوبات الأميركية.

هذا لا يعني تغييرا في النظرة الأميركية، لكنه يعني في المقابل أن الإدارة الأميركية تتعامل مع الأمور كما هي في لبنان. وبعد تكليف دياب، أعلنت واشنطن أن المهم هو برنامج الحكومة الجديدة وعملها ومدى قدرتها على تحقيق الإصلاح، وأنه لا يعنيتها اسم رئيس الحكومة، وبناء على هذا المعيار يتم الحكم عليها، وبالتالي يتحدد مصير الاموال التي يحتاج إليها لبنان.

وقد كان لافتا مواعمة الموقف السعودي للأميركي، حتى الآن، في رفض انتقاد تكليف دياب علنا، والتبرؤ من مواقف قد تورط الرياض في ما لا تريد قوله. ويشير متابعون للموقف السعودي إلى أن الرياض لا تحتفظ بعلاقة سرية مع الحريري نفسه ما انعكس مقاطعتها

المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس أخيراً في حضور ممثل عن رئيس حكومة تصريف الأعمال حينها، والذي مثل إشارة إلى برودة الموقف السعودي حيال الحريري، والذي انعكس تخلياً عنه في الاستشارات النيابية.

إزاء هذا الوضع وما حملته زيارة هيل إلى لبنان، على دياب أن يحسن الاستفادة من هذه الحالة، ولكن عليه أن يقاوم تصعيد الشارع الذي تخطى المنطق والمظاهر السلمية وبات غير محرج تماماً في إظهار وجه الطائفية والمحسوبية وحتى الاعتداء على الجيش والقوى الأمنية. من هنا، يرى كثيرون أن الامتحان الجدّي لرئيس الحكومة المكلف ليس القدرة على تشكيل حكومة ترضي الجميع، بقدر ما هي عزمته على الصمود في وجه التصعيد في الشارع، وهو ما حصل. وهو، برغم الاتهامات والانتقادات الشخصية، من ذوي الاختصاصات العلمية، ومن خارج النادي السياسي التقليدي، وغير مقيد بأي تنظيم سياسي، الأمر الذي يتوافق تماماً مع مطالب الحراك الشعبي.

جردة الحراك

لم تكن كل تلك التطورات الأخيرة في البلاد، بإيجابياتها وسلبياتها، لتحدث لولا الحدث الأبرز الذي تمثل في تفجر انتفاضة الحراك الشعبي في 17 تشرين الأول الماضي.

والواقع أنه لم يمضِ على ثورة اللبنانيين على زعمائهم الكثير من الزمن لتقييمها كحدث تاريخي في البلاد. لكن لا شك أن ما حصل ليس تفصيلاً، ومن المؤكد أن ما بعده لن يكون كما قبله، مهما كان هذا الاختلاف نسبياً في النتائج والتقييم.

ليس مهما هنا توصيف الهبة الشعبية التي حصلت. قد تكون ثورة، أو إنتفاضة أو حتى حراك شعبي، أو قد يجمع الحدث كل تلك الصفات أو ما بينها، لكن يبدو أنه أسس لمرحلة مستقبلية مغايرة، خاصة على صعيد أدوات التغيير التي يمكن للبنانيين اتخاذها سبيلاً للخروج من محنتهم المتكررة والناجمة أساساً عن نظامهم السياسي المولد للأزمات كما للحروب.

ولعل تقييم أهمية ما حدث يجب أن ينبع من التغيير الكبير الذي حققه في وجدان اللبنانيين وفي نمط تعاطيهم مع سلطة أساءت معاملتهم واستهانت بهم. هنا، يمكن الحديث عن انقلاب في المفهوم التقليدي لتعاطي اللبنانيين مع تلك السلطة.

وقد بدأ اللبنانيون حراكهم الاعتراضي عبر الاقتصاد وتوسعوا إلى السياسة والقضاء والأمن وغيرهم. ومن أهمية انتفاضتهم في مكان، شموليتها، فقد انضم إليها لبنانيون من طوائف مختلفة كما من طبقات ومشارب ومناطق متنوعة. لذا، بدت السلطة حائرة أمام كيفية مواجهة خصومها، الذين بدوا أكثر تصميمًا وخبرة عن نظرائهم العام 2015 الذين هبوا في وجه السلطة تنديداً بأزمة النفايات، وهم الذين خرج المحتجون اليوم من رحمهم.

في العام 2015، اصطدم الحراك بمؤامرة قوى السلطة وبالطائفية.. وأيضاً بنقص الخبرة وضعف التنظيم، لكن الحراك حينها أسس لما سيكرر من مواجهات مع السلطة. وفي جعبة الحراك الكثير مما تحقق، وعلى رأسها استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري، علماً أن خضوع السلطة وتقديمها ورقة إقتصادية لم تكن مألوفة في تاريخ لبنان يعد إنجازاً حقيقياً لم يرد الحراك الإقرار به وتقديم السلطة في مظهر المتنازل للشعب.

والواقع أنه قبل استقالة الحريري ومن بعدها، طرأ عامل بالغ الأهمية على المشهد السياسي. فقد انكسرت هيبة من هم في السلطة وأصبحت مكوناتها متهمة عن حق بأنها قادت البلاد إلى الخراب والإفلاس، بغض النظر عن تفاوت المسؤوليات بين المتسلطين على الشعب وفتراتهم الزمنية التي حكموا بها، علماً أن الكارثة الأكبر تمثلت في سوء حكم معظم من كان في السلطة في مرحلة تسعينيات القرن الماضي.

انطلاقاً من هنا، يصبح تفصيلاً أي إنجاز آخر، على أهميته. فالأحزاب السياسية والمتحالفين معها باتوا يسعون وراء شرعية نزعتها شرائح واسعة من اللبنانيين، وإن كان من غير الواقعي لابل من الظالم كان المطالبة بسلطة بمعزل عن هؤلاء السياسيين، فالانتخابات النيابية

جرت منذ نحو سنتين وأسفرت عن من هم في السلطة، لكن عابها قانون انتخابات غير نسبي بالمعنى الحقيقي للكلمة، جعل من غير الصعب على الطبقة السياسية تجديد نفسها ووبات الواجب توجيه الجهود نحو قانون عادل للانتخابات يمهد الطريق لمجلس جديد أكثر تمثيلاً لشرائح قاطعت الانتخابات الماضية. وهو هدف تجمع وراءه الحراكيون بعد اهتزاز شاب شعاراتهم في البدء.

وقد أتاح ما حصل رفع الصوت عالياً في وجه الفساد، ودفع بسياسيين إلى معارك في وجه نظرائهم على خلفية هذا المشهد ولتبرئة أنفسهم. من هنا، لم يكن غريباً أن يقوم الحراك بمحاصرة المجلس النيابي ومؤسسات رسمية اعتبروها رمزا للفساد وللسرقات، وهو ما أحسن الحراك بالتركيز عليه بعد بروز نقطة ضعف تمثلت في مسألة قطع الطرقات التي أبعدت كثيرين عنه، خاصة بعد استغلالها من قبل السياسيين أنفسهم.

ولعل ميزة ما حصل كان في الطابع الجامع له. وذلك للمرة الأولى في لبنان، مهما مرّ على البلد من تظاهرات إدعى منظموها أنها أحاطت بالمشهد اللبناني بمختلف تلاوينه. وتحولت الساحات، ووسط بيروت أهمها، إلى مزار للمحتجين من كل انحاء لبنان، مثلما كسر اللبنانيون الحواجز للاختلاط مع الآخر على مساحة الوطن، وهو مثال على تقدم الاحتجاجات إيجاباً عما كانت عليه في العام 2015 حين تمحورت معظم الاحتجاجات في العاصمة.

وفي موازاة كل ذلك، قدم هذا الإنجاز الشعبي بعض المشاهد التي ما كانت مألوفة في الماضي، مثل مشهد المجتمع المدني، ومهما اختلف اللبنانيون حوله وبرغم ما وجه إليه من اتهامات بعضها ليس بعيداً عن الحقيقة، إلا أنه أرسى معادلة جديدة ليس لأية دولة أن تتقدم من دونها. وصاحبت ذلك مشاهد لا تقل رمزية مثل بروز الدور الطاغية للشباب، ودور المرأة اللبنانية وتجاوزها المطالب النسوية التقليدية لاتخاذ مواقف سياسية هي في صلب مطالب اللبنانية، وبرز دور الطلاب برغم صغر سنهم، والأهم كان مشهد النقابات التي انتفضت بدورها على دور تدجيني أرادته لها السلطة وشرعت به منذ تسعينيات القرن الماضي.

اليوم، بات صعبا على السلطة، وأية سلطة غيرها في العالم، أن تحتوي مطالب شعبها. وفي لبنان، في ظل الفورة الإعلامية ووسائل التواصل الإجتماعي، لم يكن غريبا أن تفجر الضريبة على الواتساب غضب اللبنانيين، وهو بات وسيلة غاية في الأهمية في نقل مشهد الانتفاضة على السلطة. وهو ما يشير الى تحديات كبيرة أمام السلطات المقبلة لتجاهل مطالب الناس.

وكان وصول شخصية مستقلة مثل حسان دياب من انجازات ما تحقق ايضا، على امل تشكيل حكومة من الاخصائيين تكون مرآة لما يطالب به اللبنانيون، مع وجوه سياسية مقبولة للشارع وان كانت مقربة من الاحزاب، تؤسس لمحاسبة المسؤولين عن الفساد وتمهد لانتخابات نيابية عصرية مقبلة.

لكن سيكون على الحراك البقاء في الشارع رقبيا على السلطة وأدائها. وبعد أن تمكن الحراكيون من إدخال قيمهم الجديدة على الساحة، بات عليهم تنظيم أنفسهم وتأطير تحركاتهم في ما يشبه حكومة الظل أو مجلس نواب من الشعب، قد يبني توجهه على سقطات السلطة.